

## إسرائيل وقصف الإتهام



عبد الحسين شعبان

بيروت

أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أنها تنوي فتح تحقيق شامل يخص (جرائم الحرب الإسرائيلية) في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

جاء ذلك في بيان أصدره مكتب السيدة فاتو بنسودا مدعي عام المحكمة، الذي أثار ردود فعل "إسرائيلية" رسمية وغير رسمية غاضبة لدرجة الهستيريا وذلك لأسباب عديدة منها:

الأول- إن هذا الإعلان يعني أن الفحص التمهيدي لجرائم الحرب قد يقود إلى مثل هذا القرار، الأمر الذي يتطلب الانتقال إلى التحقيق بخصوص الجرائم المرتكبة.

والثاني - إن اتخاذ الادعاء العام مثل هذا القرار يعني وجود أساس قوي لتؤدّد لديه من خلال مطعبات بأن جرائم حرب فعيلة قد ارتكبت، وهو ما يدعم الدعاوى الفلسطينية والعربية بشأن الجرائم المستمرة التي أصبحت حقيقة وليست اتهاماً فحسب.

والثالث- فقدان "إسرائيل" أدوات المواجهة القضائية عدا لجونها إلى أساليب ابتزاز سياسي عبر طليفيها الأمريكي، الذي سبق له أن أعلن أنه لن يسمح بإدانة "إسرائيل" أو حتى وضعها في موضع الاتهام، سواء عبر " المحكمة الجنائية الدولية" في لاهاي أم غيرها من المؤسسات الدولية.

وقد لجأت "إسرائيل" إلى إثارة زوبعة من التشكيك بأن المحكمة مسيئة، واعتبرت صدور بيان المدعي العام " يوماً أسوداً للحقيقة والعدالة" وقد شارك على رأس الحملة بنيامين نتنياهو الذي كال الاتهامات للمحكمة وقضائها، وطلب أحد أعضاء المجلس الوزاري المصغّر الوزير بتسلييل سموتريتش إيهال السلطة الفلسطينية 48ساعة لسحب دعاوها فوراً وألاً فقلّ "إسرائيل" أن تهدم كل يوم قرية فلسطينية مقابل ذلك حتى ترضع.

### جهود مؤسسات

جدير بالذكر أن واشنطن وتل أبيب انضمتا إلى المحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الذي تأسس العام 1998) قبل منها بعد دخولها حيز التنفيذ العام 2002.

وكانت واشنطن قد باشرت ضغوطها حيث سحبت تأشيرة دخول المدعية العامة بنسودا إلى الولايات المتحدة.

واستمرت التحقيقات الأولية نحو 5 سنوات على إقامة الدعوى، ولا شك أن الوصول إلى قرار يقضي بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها "إسرائيل" جاء بعد جهود دبلوماسية مضنية، يعود جزء منها إلى الدبلوماسية الفلسطينية المدعومة عربياً، والآخر لجهود مؤسسات حقوق الإنسان التي عملت مبهنية ومسؤولة ومعرفة بدعم عربي ودولي.

وبالطبع فلجأ "إسرائيل" إلى قصف الاتهام ليس من السهولة بمكان، بل ثمة عقبات سياسية وقانونية وعملية تقف بوجهه، حيث تشطّل الدبلوماسية "الإسرائيلية" المضادة بوسائلها الخشنة والناعمة ودعم كامل من واشنطن، في محاولة لإثارة موضوع الولاية الجغرافية، حيث يتم التشكيك بمقومات دولة فلسطين، وبالتالي هل من حقها تقديم مثل هذا الملف إلى المحكمة بالنظر إلى أنها "أراضي دولة تحت الاحتلال"؟ وهو ما دعا المدعية العامة لإحالة الملف إلى الدائرة التمهيدية للمحكمة من باب الاستدراك القانوني، لكي لا تثار بوجهها إشكاليات قضائية.

ولكن مثل وجهة النظر هذه كان يفترض أن تكون محسومة لحدرد قبول الدعوى من دولة فلسطين، استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2012 اعترف بالمركز القانوني لدولة فلسطين، حتى وإن كانت دولة غير عضو في الأمم المتحدة، لكنها تمتلك مقومات الدولة وهي منضمة إلى عشرات المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة. ويشترط أن يكون رد الدائرة التمهيدية خلال أربعة أشهر ( 20 يوماً) ويمكن تمديد إلى شهرين (60 يوماً) إضافياً، ويكون المجموع 6 أشهر (180 يوماً)، لكن ماذا لو كان ردّ الدائرة التمهيدية سلبياً؛ ففي ذلك الوقت يفترض أن تلعلن دولة فلسطين بالقرار حيث لا توجد محددات زمنية أو سقف محدد لاتخاذ القرار بالعلن، وقد يستمر الأمر لشهور أو حتى لأعوام وسيكون ذلك تسويقاً للحق العادل والمشروع وللاتهام المدعوم بالوثائق والحقائق لارتكاب "إسرائيل" جرائم حرب.

### رد إيجابي

وفي حال الرد الإيجابي يفترض بالمدعي العام المباشرة فوراً بالتحقيق، وهذا أمر مفتوح هو الآخر، لكن ذلك يستوجب تحضيراً قانونياً وحقوقياً واستعداداً توثيقياً ليندرج في عمل المحكمة، بهدف مسالة المركبين وتحقيق العدالة وتعويض الضحايا وإصفاهم، من بد من إبقاء هذا الملف مفتوحاً، إذ لا يمكن مفايضة العدالة بأي حلول أخرى ولكي لا يفلت الجناة من العقاب.

ولا شك أن وتيرة المطالبة بالتحقيق في جرائم الحرب "الإسرائيلية" قد ارتفعت في السنوات العشر ونيف الأخيرة على الصعيد الدولي، ارتباطاً مع نهج "إسرائيل" العنصري وعدوانها المتكرر وهو ما عكسه تقرير القاضي الجنوب اأفريقي من أصل يهودي غولدستون والصحافي السويدي بوستروم، حتى أن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر صرح خلال زيارته لقطاع غزة بعد العدوان عليها العام 2009 وبعد حصارها الدامي منذ العام 2007 ن الفلسطينيين في القطاع يعاملون " معاملة الحيوانات"، في إشارة إلى الوضع اللا إنساني الذي يعيشه السكان الأبرياء العزل خلفاً لاتفاقيات جنيف لعام 1949 وملحقها، وفي ذلك إدانة مباشرة "إسرائيل".

□ باحث ومفكر عربي

# ساسة العراق .. كلام كثير وفعل هزيل

## لويس إقليمس

بغداد



إصلاح الدولة برمتها، يبدأ بإصلاح النظام السياسي أولاً، أي نقل البلاد من حكومة محاصصة ومشاركة في المناصب والوظائف وما تدر من مكاسب ومغانم إلى حكومة وطنية يدير دفتها شخصيات نخبوية وذات كفاءة ولها باع طويل في السياسة ولها برنامج حكومي واضح المعالم لتحديدات زمنية وليس في المتاجرة بمصلحة البلاد والشعب، كما هي الحال لغاية الساعة والتي بسببها انتفض الشعب في بغداد العاصمة ومحافظات جنوبية محسوبة على أحزاب دينية في السلطة. ومثل هذا الإصلاح الجزري، وسنائه أن ينقل البلاد إلى بر الأمان وتصحيح المسار الخطأ الذي شقّه المحتل الأمريكي من أجل مطابقتها لمصالحه القومية ومصالح دول الجوار. فراعى العملية السياسية ليس من مصلحته تعافي البلاد وعودة الشعب وحوكمته إلى حظيرة الأمم المتطورة وأخذ دوره الريادي في المنطقة. لذا فإن بقاء نظام المحاصصة يخدم العرّاب الأمريكي قبل غيره منظمًا بخدم مصالح دول الجوار، ومنها إيران السعودية ودول خليجية أخرى تدير حرباً بالوكالة في العراق والمنطقة. والسبب في ذلك، كي يبقى العراق تلك البقرة الحلوب التي يربصها الغرباء ودول الجوار وتتابعها ورموزها وأدواتها في البلاد حين نصبتهم على رأس السلطة من اجتياح الديار في 2003.

أمّا ما يتحدث عنه سياسات من خلافات مع المحتل ومخاططاته، فهو لا يعود كونه فرقة وزيعة في فنجان، سرعان ما يتلاشى ويختفي بمجرد قرصة أذن بسيطة ومزيد من المكاسب وتكيس الحسابات. **المرجعية صمام أمان البلاد** إن من يدفع ثمن كل هذه الأخطاء الناجمة عن شكل النظام السياسي الفاشل القائم هو الشعب وليس غيره. فنحن متحفزون إن قوة البلاد تكمن بقوة الشعب إذا بادر وتخلّى عن خنوعه وتبعيته لن خذله ولدعه مراراً وتكراراً بسبب سذاجته وبؤسه الذي حصره فيه ساسة الصفة والقائمون على السلطة عبر وعود عرقوبية كاذبة

اليوم، بات الجميع مقتنعين أنّ

# الإقتصاد الليبي وحرب النفوذ الإقليمية

تحت ضغوطات داخلية وأخرى خارجية منها الإرهاب والإخوان المسلمين و رغبة النظام السابق في العودة للحكم أو البيدي العسكري بقيادة الجنرال خليفة حفتر الذي يمثل سيسي ليبيا الجديد أو منها دعم القرار الدولي من خلال التوافق الداخلي والتشبث بالشرعية الدولية عبر التمسك بحكومة الوفاق الوطني التي تجمع جميع الأطراف المتنازعة على طاولة واحدة.

كل تلك الأحداث أجتحت الصراع الحالي على السلطة و انعكست نتائجه سلبا علي الإقتصاد الليبي والثروة البترولية التي وقع نهسها من قبل بعض العصابات الإرهابية المتخترقة مما أدت لتعطيل الإنتاجية و تسببت في تراجع المداخيل المالية. كما أن جميع المؤثرات الإقتصادية تشير اليوم إلى تدهور نسبة النمو الإقتصادي و الإستثمار في القطاع المالي بالتالي كانت النتائج وخيمة علي التنمية الإقتصادية والمنظومة المالية و المصرفية. إن للتذكير بالتجربة الإشتراكية التنموية السابقة التي راهت علي القطاع العام و الجانب الشعبية و الحكم القبائلي و ذلك بمقارنتها مع الأحداث الراهنة التي تزايدت فيها الصراعات الداخلية من إرهابيين و إخوان مسلمين وعلمانيين راسماليين وليبراليين وعسكريين لا يمكن وفقاً لتقارير مصرفية أجنبية لبعض الحسابات البنكية لرؤساء العرب في البنوك الأجنبية وخاصة منها موقع ذي ريشاسات The Richest. لكن البديل الذي كانت تطمح به تلك الشعوب النائرة من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي و الرفاه الإجتماعي لم يتحقق. إذ كانت المفاجأة الكبرى و ذلك بدخول ليبيا إلى دوياات و حكوماته تمثل حكومة طرابلس ومجموعة منها أصبحت تعاني الأمرين

## فؤاد الصبغ

تونس



هذا الصراع من تعقيد الأمور الداخلية خاصة بعد رحيل العقيد القذافي الذي حكم البلاد مدة أربعين سنة منها الإيجابي ما تحقق أهدافها بحث إنحرفت عن مسارها و إنجرفت نحو الحرب خاصة بعد التدخل الأجنبي المباشر من قبل بعض القوى الإقليمية علي غرار تركيا و قطر و إيران من جهة و مصر و الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية من جهة أخرى. كما برز سرطان إرهابي خبيث تتمثل في مجموعات داعش التخريبية. إذ في هذا الصدد تشكلت كتللات عسكرية للقضاء لجهاية هذا السرطان تحت قيادة الأحرار الليبيين بإشراف الجنرال المتقاعد و القائد الليبي البار خليفة حفتر.

### مجموعات سياسية

بالتالي إزداد الصراعات و انقسمت ليبيا إلي مجموعات سياسية منها ما يمثل الإخوان المسلمين و طرف يمثل الشرعية الدولية و دعم القرار بقيادة الرئيس فائز السراج و جهة أخرى بقيادة كتللات القبائل الليبية تحت تنظيم عائلة القذافي و جهة عسكرية كبرى بسطت سيطرتها علي أغلب الأراضي الليبية بقيادة الجنرال خليفة حفتر. فانبثقت اليوم ليبيا إلى دوياات و حكوماته منها ما يمثل النظام السابق الثوري القبائلي والآخر ما يمثل حكومة طبرق وبنغازي والأخرى تمثل حكومة طرابلس ومجموعة منفصلة تمثل عناصر إرهابية منها النصررة وداعش. إذ زاد

وتطمينات من جهات وأحزاب دينية غير ملتزمة بخطوط المرجعية العليا إلا في ادعاءات إعلامية وبيانات تمويهية. فقد أشارت المرجعية بكل صراحة إلى حالة التخبط والفشل في الأداء الحكومي ودعت مرارا وتكراراً لتغيير الوجوه واستبدال الأشخاص الذين فشلوا في إدارة البلاد وسياستها وأوصلوها إلى حافة الإفلاس المالي والاجتمعي على السواء حين قالت كلمتها "المغرب لا يجرب" وها هي اليوم عبر وكلائها وخطبها الأسبوعية تنذر وتحذر من التصادي في التسويف والمماطلة في تلبية مطالب المتظاهرين المتصاعدة في كل يوم لحد المطالبة برحيل الطبقة السياسية برمتها ومحاسبة كل من تثبت إدانته وخيائنه لوطون ونكته للبعد بالحفاظ على أمانة الناخب وإختار المصالح الحزبية والطائفية والخاصة قبل مصالح الوطن العليا ولمصالح الشعب بكل أطيافه.

من المؤسف حقاً، أن يبقى الحديث عن الإصلاح مجرد كلام في أروقة البرلمان والحكومة وأسلوباً إضافياً آخر لتخدير الشعب وإسكات صوت الوطنيين المطالبين بتقويم العوجاج وعلاج الخلل ومكافئ الضعف الكفيرة، وليس سلطات منفلتة عميقة داخل سلطة الدولة. لكن صبره قد نفذ واشتد الغضب مما آلت إليه أحوال البلاد، وحينما يغضب الشارع العراقي، يعني الشعب ما يريد بقول كلمته وفعل فعله. وقد شهدنا وما نزال نشهد ما فعله ويفعله البصريون وأقراهم في محافظات الجنوب المنتفضة ليلبضقوا لساحات التظاهر في العاصمة زحماً مضاعفا بسبب التصادي في الفساد والمماطلة والتسويف والكثافة في دون الخفاضي عن المنفلتين والقلة في ساحات الانتصام وحالات الخطف الحزبية من جهات مسلحة مجهولة الهوية. وبالتالي، فسنبقيتُنا أحمدة، ولا بد من الركوب معاً صوب بر الأمان وميناء السلام والبناء والإعمار والسلم الأهلي والمصالحة والتنازل من دون الخفاضي عن ضرورة فرز الزؤان والأدغال ومحاسبة الفاسدين وسراق الأثلاث والقائمة في الإدارات

الطائفة البترولية و من الغاز الطبيعي و التي لم تخصص بالتحديد في مجملها لتنمية البنية التحتية و الإنفتاح الإقتصادي و التحرر المالي و الإندماج في العولة الإقتصادية و الرقمية العالمية و جلب الإستثمارات الراسمالية الكبرى. و بمقارنة تلك التجربة التنموية للجمهورية بحرية دولة قطر أو دولة الإمارات العربية المتحدة و الكويت فلا مجال للمقارنة بناتنا. وبحيث لا نزال عجلة التنمية في البني التحتية اللببية متأخرة كثيرا علي الرغم من تلك الفروات الطبيعية في مجال الطاقة و التي هي في مجملها أكثر بكثير من مخزون دولة قطر أو الإمارات العربية المتحدة أو حتى الكويت.

### جرس خطر

إن الصراع الليبي الحالي علي السلطة يعد نذير جرس لخطر إقتصادي دامه في الأقف بحيث فشلت أغلب الإفتاقيات الحزبية و من أبرزها إتفاقية الصخيرات و باريس و تونس و كانت جميع نتائجها سلبية نظرا لتشبث كل طرف من الأطراف بمطالبه وعدم التنازل عنها لطرف الأخر. بالتالي مثل هذا الجانب من الإضطراب و عدم الإستقرار السياسي عامل فوضي وعدم إستقرار إقتصادي إستفصلته بعض العصابات الإجرامية خاصة بمدينة طرابلس اللببية لتقوم بأعمال تخريبية للمكاسب الإقتصادية الوطنية مما أدت بدخولها في صراع مباشر مع قوات حفتر العسكرية. أما دخول تركيا و حلفائها علي خط الأزمة فيتحقق زأد بدوره من الطين بله بحيث عاقت الأمور علي أرض الميدان و التي هي بدورها معقدة و متشعبة ليس فقط داخل ليبيا بل علي نطاق شمال إفريقيا برمتها. إن الطموح لتحقيق الإزدهار و النهضة الإقتصادية و الإستفادة من عوائد النفط المالية يتطلب التفعيل بإيقاف الحرب الدائرة حاليا و بإجراء إنتخابات وطنية سابقة لأوانها و التي تمثل اليوم الحل الوحيد من أجل إرساء الديمقراطية و تحقيق